جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

النجف الاشرف

المـســـؤولية التقصـــيرية للمنتـــــــــج

دراسـةٌ مقارنـة

رسالة تقدمَ بها الطالبُ

جاسم محمد جابر

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير

قسم القانون-القانون الخاص

بإشـراف الاسـتاذ المتمرس الدكـتور

عزيــز كاظم جبر الخفاجــي

استاذ القانون الخاص

1440هـ 2019م

اقرار المشرف

اشهد ان اعداد هذه الرساللة الموسومة بـ (المسؤولية التقصيرية للمنتج / دراسة مقارنة) جرت تحت اشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص .

التوقيع :

المشرف : الاستاذ المتمرس الدكتور عزيز كاظم جبر الخفاجي

التاريخ : / / 2019

اقر ار المقوم اللغوي

اشهد ان الرسالة الموسومة ب (المسؤولية التقصيرية للمنتج / دراسة مقارنة) تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ماورد فيها من اخطاء لغوية وتعبيرية ، وبذلك اصبحت مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الامر بالسلامة اللغوية .

التوقيع :

المقوم اللغوي :

التاريخ : / / 2019

قرار لجنة المناقشة

نشهد اننا اعضاء لجنة التقويم والمناقشة اطلعنا على الرسالة الموسومة ب (المسؤولية التقصيرية للمنتج/ دراسة مقارنة)،وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونقر بانها جديرة لنيل درجة الماجستير في القانون الخاص .

التوقيع :

التاريخ : / / 2019

عضو :

التوقيع:

عضو :

التاريخ : / / 2019

التوقيع :

عضو :

التاريخ : / / 2019

التوقيع

عضو ومشرفا

التاريخ : / / 2019

التوقيع

عميد المعهد:

التاريخ : / /2019

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ))

صدق الله العلي العظيم

سورة الانعام ، الاية (132)

الاهداء

بعد عظيم الشكر لله جل وعلى ، والى كل من علمني مسك القلم حيث انا ، وعائلتي الذين تحملوا عناء الصبر معي .

اهدي هذا الجهد المتواضع الى حضرة الاستاذ المتمرس الدكتور عزيز كاظم جبر الخفاجي، لتحمله مشقة تواضع خبرتي ، وتكرار اخطائي ، حتى اخذ بيدي حيث انشد ، والاهداء كذلك الى جميع من مد لي يد العون والمساعدة ومنهم الشيخ بدر عبيد الجبوري والاستاذ فلاح حسن .

الباحث

شكر وتقدير

مبتدءا بحمد الله حمدا كثيرا بقدر نعمته وكبير عطائه وجزيل نعمائه ،واصلي على محمد نبي الرحمة وامام الهدى ، وعلى اله وصحبه اجمعين ، اما بعد :

بعد ان وفقني الله سبحانه وتعالى في اكمال هذه الرسالة ليس لي الا ان اتقدم بوافر الشكر والامتنان والاعتزاز والتقدير الى حضرة الاستاذ المتمرس الدكتور عزيز كاظم جبر الخفاجي الذي تفضل بقبوله الاشراف على رسالتي هذه ولما افاض علي من ارشاد ونصح وتوجيه علمي حكيم على مدى وقت انجاز هذا البحث ، واقدم الشكر الى جميع اساتذتي في مرحلة البكلوريوس والماجستيرلما افاضوه علي من وافر المعلومات والنصح والتوجيه ، وكذلك اوجه الشكر الى المحامي حميد عباس الشبلاوي ، واقدم الشكر الى الاستاذ الدكتور سلام عبد الزهرة الفتلاوي لما ابدوه من مساعدة لي والشكر والامتنان الى حضرة الاستاذ محمد مطلب استاذ اللغة الانكليزية في الكلية الاسلامية الجامعة لما ابداه من عون ومساعدة لي في مجال اختصاصه، واقدم شكري الى زوجتي واولادي حيث كابدوا معي الصبر والمعاناة ، واقدم شكري الى كل من مد يد العون والمساعدة لي فجزاهم الله خير الجزاء .

الباحث

الموضوع	رقم الصفحة من - الى
المقدمة	2- 1
الفصل الاول : مفهوم المسؤولية التقصيرية للمنتج	55 - 3
المبحث الاول : معنى المسؤولية التقصيرية للمنتج والمنتج	36 – 3
المطلب الاول : التعريف بالمسؤولية التقصيرية للمنتج	4 -4
الفرع الاول : التعريف اللغوي والاصطلاحي للمسؤولية التقصيرية للمنتج	5 - 4
الفرع الثاني : تعريف المنتج والمنتج لغة واصطلاحا وقانونا	16 - 5
المطلب الثاني : سبب الباعث لقيام مسؤولية المنتج التقصيرية	17- 16
الفرع الاول : مسؤولية المنتج التقصيرية عن افعاله الشخصية	26 - 17
الفرع الثاني : المسؤولية التقصيرية للمنتج عن اعمال تابعيه	34- 26
الفرع الثالث: الخطأ واجب الاثبات والخطأ المفترض	36-35
المبحث الثاني : سبب قيام مسؤولية محدث الضرر	42 - 36
المطلب الاول : المعنى الواسع لخطأ المنتج المهني	44 - 37
الفرع الاول : صدور الخطأ التقصيري من الخطأ التعاقدي	38 - 37
الفرع الثاني : التمييز بين الخطأ الجسيم والخطأ غير الجسيم	41 - 38
الفرع الثالث : خطأ المنتج بموجب المسؤولية الموضوعية او (الشيئية)	42 - 41
المطلب الثاني: تمييز المسؤولية التقصيرية عن غيرها في الحكم	55 - 42
الفرع الاول :اختلاف احكام المسوؤلية الموضوعية عن المسؤولية الشخصية	46 - 43
الفرع الثاني : مسؤولية المنتج التقصيرية عن الاشياء	52 - 46
الفرع الثالث: احكام القانون المقارن	55 - 52
الفصل الثاني: اثر قيام مسؤولية المنتج التقصيرية	116 - 55
المبحث الاول: اطراف الدعوى وقواعد تعويض الضرر	85 - 56
المطلب الاول : اطراف الدعوى	66 - 56

الفرع الاول : المدعي	60 - 56
الفرع الثاني: المدعى عليه	61 - 60
الفرع الثالث : العلاقة السببية بين اطراف الدعوى	66 - 61
المطلب الثاني : القانون الخاص بالتعويض وتقادم الدعوى	76 -66
الفرع الاول : التعويض وفقا لقواعد القانون الخاص	70 -67
الفرع الثاني: التعويض وفقا قواعد اللقانون العام	74-70
الفرع الثالث : تقادم الدعوى	76 -74
المطلب الثالث : الية التعويض	85 -77
الفرع الاول : قواعد تقدير التعويض	79 -77
الفرع الثاني: حق المتضررين في التعويض	82 -79
الفرع الثالث : انواع التعويض	85 -82
المبحث الثاني : اثر دعوى المضرور	116 -85
المطلب الاول: تحقق مسؤولية المنتج التقصيرية	89 -85
الفرع الاول : تعويض الضرر	87-86
الفرع الثاني : تقدير الضرر	88 - 87
الفرع الثالث : تقدير الضرر المتغير	89-88
المطلب الثاني: مصادر تقدير التعويض وسبب انتفائه	106 -90
الفرع الاول : مصادر تقدير التعويض	92 -90
الفرع الثاني : انتفاء حق المضرور في التعويض	97 -92
الفرع الثالث: انعدام مسؤولية المنتج التقصيرية	105 -97
المطلب الثالث : التأمين من المسؤولية	116 -106
الفرع الاول: وقت التأمين من المسؤولية	109 -106
الفرع الثاني: علاقة المؤمن بالمؤمن له وبالمضرور	114 -109
الفرع الثالث: قيام الدولة بتعويض ضحايا الاستهلاك	116 -114

الخاتمة :	119 -117
المصادر والمراجع :	129- 120
المستخلص باللغة الانكليزية :	A -B

المقدمة

اولا: موضوع البحث: لم يكن ينظر باهتمام واسع الى مايرافق عمل المنتج من دورسلبي لما يعرضه من اشياء ذات جودة رديئة وما تحدثه من ضرر مباشر في حياة الافراد، ذلك ان بقدر ماتقدمه السلع من ارتياح و متعة ،فانها لاتخلو تماما من ان تحمل بين طياتها الكثير من المخاطر على اموال اوحياة المستهلكين ان اي تقدم فني في تكنلوجيا الصناعات مهما بلغ درجات الحذر والاحتياط في تكوين المنتَج لايمكن ان يبلغ درجة انعدام الخطأ تماما،اذ لطالما تبقى نسبة معينة كبيرة اوصغيرة من الاضرار المحتملة التي قد يتسبب بها من ضرر للمستهلكين ،لكن بعد تعالي اصوات المتضررين من جهة وتطور العلوم الانسانية ومنها العلوم القانونية من جهة اخرى .

بدا التركيز واضحا على المسؤولية التقصيرية للمنتِج ،وسبل معالجتها وايجاد النصوص القانونية الكفيلة بها ،وعدم تركه بلا رادع اوعقاب حين تثبت مسؤوليتِهِ التي دأب على الدوام نفيها ،وعدم الاذعان لما ينسب له من ضررتجاه غيره مستعينا بتفوقه المالي والخبرة الفنية والمعرفة القانونية ،التي يمتاز بها على المستهلكين ، لذا كان لابد ان تتجِهَ التشريعات الحديثة الى حماية وضمان اكثر لاولئك المتضررين وجبر الاضرار التي تصيبهم على الدوام،اضف لذلك ان عامل الحماية والضمان وتعويض اضرار الضحايا بسبب المنتَجِ المعيب الذي نسب لذلك المنتِج او سواه ،لاتفي بكامل الغرض الذي نرنوا اليه بل لابد من ايجاد النصوص القانونيه الملائمة لمن تسبب بتلك الاضرار لردعه من جهة ،ولزجر غيره من جهة اخرى .

ثانيا: اهمية الموضوع: ان تزايد حالات الغش ،والخداع، التي يقوم بها بعض المنتجين والتي تسببت بضررالمستهلكين ،وايجاد السبل الكفيله للحد من تماديهم لما له من أثر يتخطى الضرر المادي،والادبي الى الضررالجسماني الماس بصحة الافراد او حياتهم ، والذي من المستبعد ان يتــوقف تمامـــا مهما بلغت درجات التحذـــير التي تطلق يوميا بوجـــــه المنتجين الذـــين

يتركزجل اهتمامهم بالحصول على البدل النقدي، او العيني كمقابل لما يتم طرحه في الاسواق من سلع وخدمات، اما ماتسببه تلك المنتجات المعيبة من اضرار لمقتنيها او مستهليكيها،فهي وبالتأكيد تأتي في المرحلة الثانية لاهتمامهم ،وهذا مانلحظه في الحياة العملية من خلال التكرار المتواتر والغير منقطع لما نشهده يوميا من سلع معيبة يتم طرحها في الاسواق، ونحن لسنا ببعيدين عن واقعها حيث ان وجودها واقتناءها ليس ضربا من الخيال بل واقع عملي ملموس لايمكن اغفاله ،وفي ذات الوقت لايمكن غض الطرف عنه لسعة انتشاره من جهة ولعدم توقف مسببه (المنتِج) تجاه غيره (المستهلك) من جهة اخرى، لذا كان هذا دافعا مشروعا حدا بنا،لاختيار هذا الموضوع.

ثالثا: مشكلة البحث : بسبب الزيادة المطردة لحالات الضرر التي يتعرض لها المستهلكون بسبب المنتجات المعيبة التي تطرح في الاسواق والتي يذهب ضحيتها باستمرار العديد من مقتنيها، بسبب حاجاتهم اليومية ،اما لاستعمال واما لاستهلاك ماهو ضروري او كمالي منها حسب رغباتهم المتباينة ، والسبب الاخرهو قلة الانتاج ذو الجودة الحسنة مقارنة بالمنتج الرديءالذي اخذ ينتشر في السوق العراقية ، ومما يزيد الامر سوءا هو تداول تلك المنتجات في الاسواق بين التجار، تجار الجملة وتجار التجزئة ومحترفي الانتاج وغيرهم .

رابعا : نطاق البحث: سوف يكون نطاق بحثنا منصبا في حقبة القوانين الحديثة وبالتحديد في نطاق المسؤولية التقصيرية دون المسؤولية العقدية في القانون المدني العراقي ،والقانون المدني المصري ، والقانون المدني الفرنسي ،للوقوف على الافعال الضارة المتكررة التي تمس الاشخاص في حياتهم او اموالهم ،لايجاد المعالجات والسبل الكفيلة للحد من الضرر الذي يسببه المنتج المعيب بعد طرحه من قبل المنتجين في الاسواق .

خامسا: منهجية البحث : سوف نتبع في كتابة هذا البحث المنهج التحليلي المقارنة بين القانون المدني العراقي ،والقانون المدني المصري، (وقانون حماية المستهلك العراقي رقم 1لسنة 2010وقانون حماية المستهلك المصري الملغي رقم 67 لسنة 2006 وقانون حماية المستهلك المصري النافذ) والقانون المدني الفرنسي .